منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

توصية بشأن
التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (TVET)

٢٠١٥

صدر في عام ٢٠١٦ عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

© اليونسكو ٢٠١٦

تصميم الغلاف : Baseline Arts © واليونسكو

التصميم والطباعة : اليونسكو

طبع في فرنسا

ED-2016/WS/11

توطئة

تحظى المهارات اللازمة للعمل والحياة بأولوية كبيرة في برنامج عمل الدول الأعضاء في اليونسكو بشأن السياسات في ظل التغيرات التكنولوجية السريعة، وكذلك المخاوف المتزايدة بشأن توفير فرص العمل للشباب ومعالجة أوجه التفاوت الاجتماعي وضمان الاستدامة البيئية.

وقد أُعدّت توصية عام ٢٠١٥ بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني عن طريق مشاورات مستفيضة مع الدول الأعضاء والخبراء التقنيين والقانونيين وسائر الأطراف المعنية. وتزامن إعداد هذه التوصية مع إعداد توصية عام ٢٠١٥ بشأن تعلّم الكبار وتعليمهم. ويبيّن قيام المؤتمر العام لليونسكو باعتماد هاتين التوصيتين في آن معاً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٥ الأولوية التي توليها الدول الأعضاء لتطوير التعلّم مدى الحياة.

واعتُمدت أول توصية لليونسكو بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في عام ١٩٦٢، وعُدّلت في عام ١٩٧٤ ثم في عام ٢٠٠١. وتختلف توصية عام ٢٠١٥ عن التوصية السابقة، إذ توسّع توصية عام ٢٠١٥ مفهوم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتعزز التركيز على التعلّم مدى الحياة وعلى التنمية المستدامة. ويتوافق هذا الأمر مع هدف التنمية المستدامة ٤ الخاص بالتعليم، وهو الهدف المتمثل في «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع». وتُعدّ التوصية الجديدة وسيلة مهمة جاءت في الوقت المناسب نظراً لكون التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني جزءاً لا يتجزأ من هدف التنمية المستدامة ٤ الخاص بالتعليم ضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونظراً لإمكانية إسهام التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في تعزيز القدرات اللازمة لتحقيق سائر أهداف التنمية المستدامة. وتحدد هذه التوصية المبادئ والأهداف والمبادئ التوجيهية العامة التي ينبغي لكل دولة من الدول الأعضاء أن تأخذ بها وفقاً لظروفها وبناها الإدارية والموارد المتاحة لها.

وتتولى اليونسكو، فيما يخص التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، رصد تنفيذ اتفاقية عام ١٩٨٩ بشأن التعليم التقني والمهني وتوصية عام ٢٠١٥ بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وستُجرى مشاورات دورية مع الدول الأعضاء في هذا الصدد وفقاً للإجراء المحدد المتعدد المراحل لرصد تطبيق اتفاقيات وتوصيات اليونسكو التي لا توجد لها أي آلية مؤسسية مخصصة لهذا الغرض، بصيغته المعدلة التي اعتمدها المجلس التنفيذي في القرار ١٩٦م ت/٢٠.

ونرجو حقاً أن تمكّن الرؤية والمبادئ والأحكام الخاصة الواردة في هذه التوصية الدول الأعضاء من تطوير وتوسيع نُظمها الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من أجل تزويد كافة الشباب والكبار بالمهارات اللازمة للحصول على عمل وشغل وظائف لائقة ومباشرة الأعمال الحرة والتعلّم مدى الحياة، ومن أجل المساهمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ برمتها.

تشيان تانغ
مساعد المدير العام للتربية
اليونسكو

توصية بشأن
التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (TVET)

الديباجة

إن المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، المنعقد في باريس من ٣ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، في دورته الثامنة والثلاثين،

إذ يذكّر بالمبادئ المنصوص عليها في المادتين ٢٣ و٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) والمادتين ٦ (٢) و١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) التي تضمن حق كل فرد في العمل والتعليم، وبالمبادئ الواردة في الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم (١٩٦٠)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)، والاتفاقية الخاصة بالتعليم التقني والمهني (١٩٨٩)، واتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦)،

ويدرك أن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني يشكل جزءاً من الحق العالمي في التعليم والحق في العمل،

ويقر بأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني يلبي «هدف تنمية الأفراد والمجتمعات على حد سواء» حسبما نصت عليه الاتفاقية الخاصة بالتعليم التقني والمهني (١٩٨٩)،

وإذ يُذكّر بالأحكام الواردة في التوصيات التي اعتمدتها اليونسكو، ولا سيما التوصية بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم (١٩٦٠)، والتوصية بشأن أوضاع المدرسين (١٩٦٦)، والتوصية بشأن التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية (١٩٧٤)، والتوصية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي ومؤهلاته (١٩٩٣)، والتوصية بشأن أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي (١٩٩٧)، والتوصية بشأن تعلّم الكبار وتعليمهم (٢٠١٥)،

ويُذكّر أيضاً بالصكوك التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية في هذا الشأن، وبضمنها اتفاقية عام ١٩٧٥ بشأن التوجيه المهني والتدريب المهني في تنمية الموارد البشرية (الاتفاقية رقم ١٤٢) وتوصية عام ٢٠٠٤ بشأن تنمية الموارد البشرية: التعليم والتدريب والتعلم المتواصل (التوصية رقم ١٩٥)،

ويشير إلى التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ٢٠١١،

ويعترف بأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني يساهمان في تعزيز فهم حقوق الإنسان واحترامها؛ والنهج الإدماجي والإنصاف؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتنوع الثقافي؛ وفي تعزيز الرغبة في التعلم مدى الحياة وتعلم العيش معاً والقدرة على ذلك، وكلها أمور أساسية للمشاركة الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق السلام الدائم، والمواطنة المسؤولة، والتنمية المستدامة،

ويضع في اعتباره الدور الأساسي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، ويلاحظ التزام المجتمع الدولي بتعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة لما فيه منفعة للجميع، والقضاء على الفقر والجوع،

وفي ضوء إعلان إنشيون «التعليم بحلول عام ٢٠٣٠: نحو التعليم الجيّد والمُنصف والشامل والتعلُّم مدى الحياة للجميع» وإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠،

ويأخذ في الحسبان توصيات إعلان بون بشأن التعلم من أجل العمل والمواطنة والاستدامة (٢٠٠٤)، وتوصيات المؤتمر الدولي الثالث بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، «تحول التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني: بناء المهارات من أجل العمل والحياة» والمعروف باسم «توافق الآراء في شنغهاي» (٢٠١٢)، وإعلان آيشي – ناغويا بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠١٤)،

وقد قرر بموجب القرار ٣٧م/١٧ ضرورة تنقيح الاتفاقية المعدلة لعام ٢٠٠١ بشأن التعليم التقني والمهني لمراعاة الاتجاهات والقضايا الجديدة فيما يخص التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني،

ونظراً إلى أن هذه التوصية تحدد المبادئ والأهداف والمبادئ التوجيهية العامة التي يتعين على كل دولة عضو تطبيقها وفقاً لسياقها الاجتماعي – الاقتصادي وبناها الإدارية والموارد المتاحة في عالم متغير، وذلك من أجل تحويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتوسيعهما وتعزيزهما على المستوى الوطني والإقليمي والدولي،

وقد درس الوثيقة ٣٨م/٣٢ ومشروع التوصية الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني الملحق بها،

١ – يعتمد في هذا اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ التوصية الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، التي تحل محل توصية عام ٢٠٠١ المعدلة؛

٢ – ويوصي الدول الأعضاء بتطبيق الأحكام التالية عن طريق اتخاذ التدابير المناسبة لذلك، ومنها كل التدابير التشريعية اللازمة أو أية تدابير أخرى ضرورية، وفقاً للإجراءات الدستورية والبُنى الإدارية الخاصة بكل دولة، من أجل وضع المبادئ المنصوص عليها في هذه التوصية موضع التطبيق في أراضيها؛

٣ – ويوصي أيضاً الدول الأعضاء بإطلاع السلطات والهيئات المسؤولة عن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وكذلك الأطراف الأخرى المعنية بهذا الأمر، على هذه التوصية؛

٤ – ويوصي فضلاً عن ذلك الدول الأعضاء بإعلام المؤتمر العام، في التواريخ وبالطريقة التي يحددها، بالتدابير التي تتخذها لتنفيذ هذه التوصية.

أولاً- نطاق التوصية

١ - لأغراض هذه التوصية، يُفهم من عبارة «التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني» أنها تشمل التعليم والتدريب وتنمية المهارات المتعلقة بطائفة واسعة من المجالات المهنية، والإنتاج، والخدمات وسبل العيش.

٢ - يمكن لعملية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، بوصفها جزءاً من عملية التعلم مدى الحياة، أن تتم في المرحلة الثانوية وما بعد الثانوية والجامعية، وأن تشمل التعلّم في موقع العمل والتدريب المستمر والتطور المهني الذي قد يفضي إلى اكتساب المؤهلات. كما يشمل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني طائفة واسعة من الفرص لتنمية المهارات، مكيفة وفق السياقات الوطنية والمحلية. فتعلم كيفية التعلم، وتنمية مهارات القرائية والحساب، والمهارات المستعرضة، ومهارات المواطنة، كلها عناصر تقع في صميم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

٣ - يعتمد تطبيق أحكام هذه التوصية على الظروف الخاصة بكل بلد وبناه الإدارية وأحكامه الدستورية.

ثانياً - الرؤية والغايات

الرؤية

٤ - يساهم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في التنمية المستدامة من خلال تمكين الأفراد والمنظمات والشركات والجماعات، وتعزيز العمالة، والعمل اللائق، والتعلم مدى الحياة، وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والقدرة التنافسية، والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.

الغايات

٥ - تمكين الأفراد، وتعزيز العمالة والعمل اللائق والتعلم مدى الحياة. يسهم التعليم والتدريب في المجال التقني والفني في تنمية وتطوير معارف الأفراد ومهاراتهم وكفاءاتهم من أجل تعزيز حظوظهم في العمل والتدرج الوظيفي وكسب سبل العيش والتعلم مدى الحياة. كما يساعد الأفراد على التنقل بين عالم التعليم وعالم العمل، والجمع بين التعلم والعمل، والحفاظ على قدرتهم على العمل، واتخاذ خيارات مستنيرة وتحقيق آمالهم وطموحاتهم. ثم إن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني يسهم في التلاحم الاجتماعي ويفتح أبواب سوق العمل وسبل العيش أمام الأفراد ويتيح لهم فرص التعلم مدى الحياة.

٦ - تعزيز النمو الاقتصادي الجامع والمستدام. يسهم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في تعزيز فعالية المنظمات، والقدرة التنافسية للشركات، وتطوير المجتمعات المحلية. وهو موجه نحو سوق العمل، ويستشرف التغيرات في طبيعة وتنظيم العمل ويعمل على تيسيرها، بما في ذلك ظهور الصناعات والمهن الجديدة، والتطورات العلمية والتكنولوجية. ومن خلال تشجيع روح المبادرة، يدعم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني التوظيف الذاتي ونمو المؤسسات والشركات.

٧ - تعزيز العدالة الاجتماعية. يسهم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في تعزيز المساواة في فرص التعلم والنتائج الاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين. كما يعمل على خلق فرص تعلم جذابة وموائمة للسكان من كل الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويمثل التعليم والتدريب في المجال التقني والفني نهجاً شاملاً للجميع ولا يسمح بأي شكل من أشكال التمييز. ثم إنه يسهم في تطوير المعارف والمهارات والكفاءات التي تعزز المواطنة المسؤولة والمشارَكة الديمقراطية.

٨ - تعزيز التنمية المستدامة. ينطوي التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على مبادئ الاستدامة البيئية، ويدعم المسؤولية البيئية من خلال تعزيز الفهم الواعي للعلاقات بين المجتمع والبيئة بهدف الترويج لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ويسهم في تطوير المعارف والمهارات والكفاءات اللازمة للوظائف والاقتصادات والمجتمعات الخضراء. ويسهم فضلاً عن ذلك في تطوير الابتكارات والحلول التكنولوجية اللازمة للتصدي لتغير المناخ والحفاظ على سلامة البيئة.

ثالثاً - السياسات والحوكمة

وضع السياسات

٩ - ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم، وفقاً لظروفها الخاصة وبناها الإدارية وأحكامها الدستورية، بوضع وتطوير سياسات فيما يتعلق بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني تتسق مع السياسات المتبعة في المجالات الأخرى، وضمنها التعليم، والعمل ومجمل الأهداف الاستراتيجية للحكومات، لا سيما أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

١٠- ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بإرشاد عملية التدريب والتعليم في المجال التقني والمهني والاعتراف بها والترويج لها بكل أشكالها وبيئاتها من خلال إطار شامل للتعلم مدى الحياة يوجَّه نحو تزويد الشباب والكبار بكل المعارف والمهارات والكفاءات اللازمة للعمل والحياة والخروج بنتائج أفضل على مستوى سوق العمل والمستوى الاجتماعي.

١١- ينبغي للدول الأعضاء إبراز عملية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني للجمهور وإظهار جاذبيتها أمام الدارسين والأسر وغيرهم من الأطراف المعنية وإعلامهم بشأن ما تنطوي عليه من إمكانيات التقدم والعمل والتعلم مدى الحياة وتحقيق الذات. وينبغي للدول الأعضاء أن تعالج، وفقاً لظروفها، القضايا المتعددة الأبعاد التي تؤثر في جاذبية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وأن تعزز مجموعة من التدابير مثل تحسين نفاذية وتنوع مسارات التعليم والبرامج، وتقديم محفزات وتحسين المعلومات والتوجيه.

١٢- ينبغي أن تعمل الدول الأعضاء على توسيع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في المرحلة الثانوية وما بعد الثانوية والجامعية على نحو يتلاءم مع النظم التعليمية والتدريبية القائمة فيها، وينبغي للسلطات أن تضمن وجود إطار مؤسسي يشرك الأطراف المعنية ذات الصلة بسوق العمل، وأن يتم تطوير المؤهلات والمناهج الدراسية بالتشاور مع الأطراف المعنية، وأن تتسم البرامج والمؤهلات بالشفافية وتكون مضمونة الجودة.

١٣- ينبغي للدول الأعضاء توفير الترابط والتعابر بين النظم التعليمية، وتيسير التنقل بين التعليم الثانوي وما بعد الثانوي والجامعي، ويشمل ذلك اعتماد إجراءات قبول مرنة، والتوجيه والإرشاد، وتجميع الأرصدة ونقلها، والربط بين البرامج ومخططات معادلة الشهادات التي تعترف بها وتجيزها السلطات المعنية. ولا بد أن تتعاون مؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وغيرها من المؤسسات التعليمية من أجل تنفيذ هذه التدابير.

١٤- ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم، وفقاً لظروفها الخاصة وبناها الإدارية وأحكامها الدستورية، بدعم التدريب المستمر والتطور المهني من خلال تعزيز الانتفاع وتوسيع نطاق مشاركة الدارسين الكبار، بوسائل منها تشجيع المؤسسات والشركات، لا سيما الصغيرة والمتوسطة الحجم، على الاستثمار في العاملين فيها.

الإدارة والإطار التنظيمي

١٥- ينبغي للدول الأعضاء، باعتبارها المسؤول الأساسي عن السياسات العامة، أن تنظر في تحديد أو تعزيز إطار تنظيمي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من أجل تحديد أدوار قطاعيها العام والخاص وحقوقهما والتزاماتهما ومسؤولياتهما، وتشجيع مشاركة الأطراف المعنية وإقامة الشراكات.

١٦- ينبغي للدول الأعضاء أن تيسر التعاون بين الوزارات وأن تعزز القدرات التقنية والإدارية والمؤسسية اللازمة لإدارة عملية التعليم والتدريب في المجال القني والمهني وتدبير شؤونها وتمويلها.

١٧- ينبغي للدول الأعضاء، وفقاً لبناها الإدارية، أن تنظر في إنشاء أو تعزيز نماذج للإدارة الرشيدة لمؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، تشارك فيها الأطراف المحلية المعنية بهذا المجال وتتعاون، عند الاقتضاء، مع المؤسسات التجارية من أجل دعم التعلّم في موقع العمل.

الحوار الاجتماعي والقطاع الخاص ومشاركة الأطراف المعنية الأخرى

١٨- ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز، حسب الاقتضاء، مشاركة الشركاء الاجتماعيين في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وفقاً لقواعد سوق العمل والتعليم والتدريب المتفق عليها وغيرها من النظم واللوائح.

١٩- ينبغي أن تسترشد المشاركة المتزايدة للقطاع الخاص في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بمجموعة من المبادئ الأساسية، بما في ذلك التوافق مع السياسات العامة، ودعم الحوار الاجتماعي، ومعايير المسؤولية والمساءلة والكفاءة. وعندما تشمل السياسات المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني القطاع الخاص، ينبغي لها أن تعترف بتنوع القطاع الخاص الذي يضم مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومشروعات متناهية الصغر ومشروعات منزلية تنشط في القطاعات الاقتصادية كافة.

٢٠- وبغية تعزيز وضع السياسات والإدارة الرشيدة، ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم أيضاً، حسب الاقتضاء، بإشراك أطراف أخرى معنية، تشمل المنظمات غير الحكومية وممثلي الدارسين، ومقدمي التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والموظفين، والأولياء، والشباب، والزعماء التقليديين، والسكان الأصليين وغيرهم.

التمويل

٢١- ينبغي للدول الأعضاء وضع تدابير تهدف إلى تنويع مصادر التمويل وإشراك جميع الأطراف من خلال شراكات متنوعة، بما فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وينبغي انتهاج سبل التنويع من خلال إشراك المؤسسات والسلطات المحلية والأفراد مع احترام مبادئ الإنصاف والإدماج. وبالإضافة إلى آليات التمويل العام القائمة، يمكن استكشاف آليات مبتكرة للتمويل مثل الشراكات وتقاسم التكاليف، والخصم الضريبي والقروض، من أجل زيادة الكفاءة والمساءلة وتحفيز الطلب على التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

٢٢- ينبغي إنشاء أشكال مختلفة من آليات الحوافز والمساءلة الرامية إلى رفع مستوى الوعي وزيادة الاستثمار في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من خلال مجموعة كبيرة من الأطراف الفاعلة والتحول إلى مزيد من النماذج التمويلية القائمة على الأداء على حساب النماذج التقليدية لتخصيص الموارد واستخدامها القائمة على المدخلات.

٢٣- ينبغي أن يتوفر تمويل مناسب لمؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، على مستوى التعليم الثانوي وما بعد الثانوي والعالي، ليتسنى لها أداء مهامها على النحو الواجب، ومن ذلك تحسين بنيتها الأساسية وتزويدها بالمعدات وصيانتها. وينبغي أن تتمتع مؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بمستويات مناسبة من الاستقلالية التشغيلية والمالية لتمكينها من التعامل مع سياقاتها المحلية، وبناء شراكات جديدة من أجل تحسين نوعية ومواءمة برامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وإدرار الإيرادات.

الإنصاف والانتفاع

٢٤- ينبغي للدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة لضمان توفير فرص متساوية لجميع الشبان والكبار للتعلم وتنمية وتعزيز معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم من خلال تحويل وتوسيع عملية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بكافة أشكالها من أجل تلبية الاحتياجات المتنوعة للتعلم والتدريب. وينبغي أن تُعتبر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وسيلة لتوسيع نطاق الانتفاع والمشاركة وفقاً للسياق.

٢٥- ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل، وفقاً لبناها الإدارية، التعليم الأساسي الجيد للجميع، وأن تلبي احتياجات الشباب غير الملتحقين بالمدارس والكبار من ذوي المهارات الضعيفة من خلال تطوير المهارات الأساسية للقرائية والحساب والمهارات المستعرضة، باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه المشاركة الفعالة في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وينبغي لقطاع التعليم والجهات المعنية الأخرى تهيئة الظروف المواتية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني للجميع بحيث يمكن اختيار هذا المجال اختياراً حراً.

٢٦- ينبغي اتخاذ تدابير ضد كل أشكال التمييز، وبضمنها التمييز القائم على نوع الجنس. وينبغي للدول الأعضاء تعزيز فرص انتفاع الإناث والذكور على حدٍ سواء بالتعليم والتدريب الجيدين في المجال التقني والمهني. وينبغي لجميع أشكال المؤسسات والبرامج والمناهج الدراسية والمواد التعليمية الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والتعلّم في موقع العمل، أن تتجنب كافة التصورات المسبقة والتوصيفات النمطية القائمة على نوع الجنس وغيرها من أشكال القولبة وأن تسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين. وينبغي للدول الأعضاء اعتماد آليات مبتكرة لتعزيز الإنصاف وتكافؤ الفرص، مثل تقديم حوافز مالية للتأثير على ممارسات القبول.

٢٧- ينبغي للدول الأعضاء أن تفتح أبواب الانتفاع بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على مصراعيها أمام جميع الفئات المحرومة والضعيفة، وبضمنها المجموعات الريفية المهمشة والجماعات التي تقطن في مناطق نائية، من خلال توفير الدعم الهادف لتخفيض عبء التكاليف وغيرها من العوائق. وينبغي للدول الأعضاء أن تولي اهتمامها، بحسب سياقاتها الوطنية، للمتعلمين من ذوي الإعاقة، والسكان الأصليين، والجماعات الرحل، والأقليات الإثنية، والجماعات المستبعدة اجتماعياً، والمهاجرين، واللاجئين، وعديمي الجنسية، والسكان المتأثرين بأوضاع النزاع أو الكوارث، بالإضافة إلى العاطلين عن العمل والعمال المستضعفين.

رابعاً - الجودة والمواءمة

عمليات التعلم

٢٨- ينبغي للدول الأعضاء أن تشجع، وفقاً لظروفها الخاصة وبناها الإدارية وأحكامها الدستورية، مجموعة متنوعة من فرص التعلم، سواء في المؤسسات العامة أو الخاصة للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وفي أماكن العمل والمنازل وغير ذلك من بيئات التعلم. وينبغي تشجيع التعلم غير الرسمي، سواء كان ذاتي التوجيه أو من الند إلى الند أو من خلال أشكال أخرى من التعلم الاجتماعي، وينبغي تسليط الضوء عليه، حسب الاقتضاء، من خلال آليات الاعتراف به واعتماد نتائجه.

٢٩- بالإضافة إلى المعارف والمهارات والكفاءات المتعلقة بالمجالات المهنية، ينبغي أن تُبنى عمليات التعلم على المهارات الأساسية وأن تعمّق الفهم للجوانب العلمية والتكنولوجية للمجتمعات وكذلك جوانبها العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والبيئية والاقتصادية وغيرها. وينبغي أن تكون عملية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني شاملة متكاملة وقادرة على تطوير مهارات مستعرضة وابتكارية، ومهارات في مجالات عديدة منها الصحة والسلامة في العمل، والتنمية الثقافية، والمواطنة المسؤولة، والتنمية المستدامة، إضافة إلى الدراية بحقوق العمّال.

٣٠- ينبغي تعزيز التعلّم في موقع العمل بمختلف أشكاله، بما في ذلك التدريب أثناء الخدمة، والممارسات المهنية غير المدفوعة الأجر لغرض التدريب، والتلمذة المهنية والتدريب المهني الداخلي. وينبغي تعزيز نوعية التعلّم في موقع العمل واستكماله عند الاقتضاء بالتعلم المؤسسي وغيره من أشكال التعلم.

٣١- ينبغي للسياسات العامة أن تعزز وتيسر جودة التلمذة المهنية المؤلفة من العمل والتعلم المؤسسي من خلال الحوار الاجتماعي والشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل مساعدة الشباب على تطوير معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم واكتساب الخبرة في العمل.

٣٢- ينبغي تشجيع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في إطار الاقتصاد غير الرسمي، بما في ذلك من خلال التلمذة المهنية التقليدية الجيدة في المؤسسات الصغيرة والمشروعات المتناهية الصغر والمشروعات المنزلية عن طريق إشراك الأطراف المعنية في المناطق الريفية والحضرية.

٣٣- ينبغي أن تُستغل الإمكانات التي تنطوي عليها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات استغلالا تاماً في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وينبغي الاستفادة من الإنترنت وتكنولوجيات الأجهزة المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز التعلّم عن بعد وعن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر، بما يشمل استخدام نماذج مختلطة وتطوير الموارد التعليمية المفتوحة واستخدامها.

٣٤- ينبغي إنشاء نظم تقييم فعالة وملائمة لتوليد واستخدام معلومات بشأن إنجازات الدارسين. وينبغي أن تجري عمليات تقييم التعليم والتعلم، بما في ذلك التقييم التقويمي، بمشاركة جميع الأطراف المعنية، ولا سيما المعلمين والمدربين وممثلي المجالات المهنية المعنية والمراقبين والدارسين. وينبغي تقييم مجمل أداء الدارسين باستخدام طرق تقييم متنوعة، بضمنها التقييم الذاتي والتقييم من الند إلى الند حسب الاقتضاء.

العاملون في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني

٣٥- ينبغي وضع سياسات وأطر تكفل مد قطاع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بموظفين مؤهلين من ذوي الكفاءات العالية، ويتألف هؤلاء من المدرسين والمدربين والمعلمين والمديرين والإداريين والوكلاء الإرشاديين وموظفي التوجيه والإرشاد وغيرهم.

٣٦- وتنطبق الأحكام الواردة في التوصية بشأن أوضاع المدرسين (١٩٦٦)، وبوجه خاص فيما يتعلق بالإعداد لمهنة التدريس؛ وتطوير مهارات المدرسين؛ والتوظيف والمسار المهني؛ وحقوق المدرسين ومسؤولياتهم؛ وشروط توفير الفعالية في التعليم والتعلم؛ ومرتبات الموظفين؛ والضمان الاجتماعي. وتنطبق أيضاً التوصية بشأن أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي (١٩٩٧).

٣٧- ونظراً للاهتمام المتزايد بالتعلّم في موقع العمل والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في بيئات وسياقات تعليمية أخرى، بما في ذلك التعلم على مستوى المجتمع المحلي، والتعلم عن بعد وعن طريق الإنترنت، يتعين على الدول الأعضاء تقديم دعم متزايد للأدوار الناشئة واحتياجات التعلم للمدربين والمعلمين والميسرين والاعتراف بها، وذلك من خلال النظر في وضع أو تعزيز السياسات والأطر المتعلقة بوضعهم وتوظيفهم وتطورهم المهني. وينبغي أن يتمتع الموظفون في قطاع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بظروف عمل لائقة وأجور مناسبة وفرص للتطوير الوظيفي والمهني.

٣٨- يجب أن تتوافر لموظفي قطاع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في المؤسسات التعليمية وأماكن العمل القدرات اللازمة لحمل عملية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على الاستجابة للسياقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمعات المحلية التي يقومون بخدمتها، والمساهمة في تحويل وتوسيع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. ويحتاج الموظفون في هذا القطاع قبل كل شيء إلى إعداد أولي وتدريب مستمر ودعم وتطوير مهني، بما في ذلك الخبرة المكتسبة من العمل في المؤسسات، من أجل تمكينهم من اختبار ممارساتهم ووضعها على المحك والتكيف مع التغيير. وينبغي لعملية التطوير المهني الأولي والمستمر لموظفي التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني أن تشمل التدريب على الإرشاد والتوجيه والمساواة بين الجنسين.

نظم المؤهلات ومسارات التعلم

٣٩- ينبغي وضع أطر أو نظم واضحة للمؤهلات القائمة على النتائج، تستند إلى نتائج التعلم وتستهدي بمجموعة من المعايير المتفق عليها، وذلك بالتشاور مع الأطراف المعنية، وترتكز على احتياجات محددة بضمنها المعايير المهنية.

٤٠- ينبغي وضع سياسة أو آليات تنظيمية تدعم التقدم الأفقي والعمودي وتشمل مسارات مرنة للتعلم، وعملية تقسيم المنهج الدراسي إلى عناصر منفصلة أو وحدات مستقلة، والاعتراف بالتعلم السابق، وتجميع الأرصدة الدراسية ونقلها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتشجيع الأشخاص ذوي المهارات المتدنية أو غير الماهرين على الحصول على شهادة من أجل الانتفاع بمزيد من التعليم والحصول على عمل لائق.

٤١- ينبغي تعزيز نظم الاعتراف بالمعارف والمهارات والكفاءات المكتسبة من خلال التعلم غير النظامي وغير الرسمي واعتمادها والتصديق عليها، بمشاركة ثلاثة أطراف، عند الاقتضاء، هي: ممثلو العمال وممثلو أرباب العمل والسلطات العامة. وينبغي وضع إجراءات تقييم موثوق بها وشهادة ضمان الجودة بالتعاون مع الأطراف المعنية بهذا المجال.

٤٢- ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز الاعتراف المتبادل بالمؤهلات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي فيما يتعلق بحراك الدارسين والعمال.

النوعية وضمان الجودة

٤٣- ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز، وفقاً لظروفها الخاصة وبناها الإدارية وأحكامها الدستورية، بيئة مؤاتية لجودة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لبناء القدرات اللازمة لتعزيز الجودة.

٤٤- ينبغي للدول الأعضاء وضع نظام لضمان جودة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني يقوم على مشاركة جميع الأطراف المعنية بهذا المجال. وينبغي أن تشتمل نظم ضمان الجودة على أهداف ومعايير واضحة قابلة للقياس، ومبادئ توجيهية للتطبيق، وآليات لتلقي الردود ووجهات النظر والتعامل معها، ونتائج تقييم متاحة بيسر وعلى نطاق واسع. ويجب أن يتضمن نظام ضمان الجودة تقييمات خارجية وتقييمات ذاتية، يمكن من خلالها رصد وتحسين أداء النظام والنتائج بصورة مستمرة.

٤٥- ينبغي للدول الأعضاء أن تسعى إلى تحسين قيادة وإدارة مؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وينبغي أن يشارك في عملية النوعية وضمان الجودة في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني جميع الموظفين في المؤسسات التعليمية وغيرهم من الأطراف المعنية بهذا المجال.

٤٦- ينبغي للدول الأعضاء أن تضع، وفقاً لظروفها الخاصة وبناها الإدارية وأحكامها الدستورية، الإطار القانوني اللازم لتنظيم وتسجيل ورصد الجهات الخاصة المقدمة للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني مع حماية الدارسين كمبدأ توجيهي أساسي.

التواؤم مع أسواق العمل وعالم العمل

٤٧- ينبغي للدول الأعضاء، وفقاً لظروفها الخاصة وبناها الإدارية وأحكامها الدستورية، أن تدعم وتيسر الانتقال من عالم التعليم إلى عالم العمل، والتوظيف و/أو التوظيف الذاتي. وينبغي توطيد أواصر العلاقة بين مؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ووكالات العمل وأرباب العمل، كما ينبغي دعم روح المبادرة في مجال المشاريع والأعمال التجارية وإنشاء شركات جيدة، وذلك مثلاً من خلال دمج المهارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المشاريع في المناهج الدراسية، وتنظيم أنشطة خارج المناهج الدراسية، وإنشاء آليات لدعم المشاريع التجارية الناشئة وتسريع وتيرة تطورها بنجاح، وعقد شراكات مع مراكز نقل الأعمال والتكنولوجيا.

٤٨- ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بإنشاء نظم للمعلومات المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وسوق العمل، باستخدام بيانات مفتوحة عند الاقتضاء، وبناء القدرات المؤسسية من أجل ضمان مواءمة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني للاحتياجات المتغيرة في عالم العمل، وذلك على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وبضمنها الاحتياجات التي يقتضيها التحول إلى المهن والاقتصادات والمجتمعات الخضراء.

٤٩- يمكن استخدام ترتيبات الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحديد المهارات اللازمة واستباقها، وذلك مثلاً من خلال الدراسات الاستشرافية، والمراصد أو مجالس المهارات القطاعية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز وتنوير الجهود الرامية إلى تعزيز جدوى وملاءمة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من خلال جمع البيانات وتحليل السياقات المتغيرة ورصد وتقييم التنفيذ والنتائج بصورة منتظمة.

المعلومات والإرشاد

٥٠- ينبغي للدول الأعضاء أن تيسِّر، بالتعاون مع الأطراف المعنية بهذا المجال، إنشاء وتنظيم خدمات المعلومات والتوجيه العامة والخاصة، بغية تقديم دعم مستوفى وموثوق به في مجال التعليم والتدريب المستمر والتطوير المهني وفرص العمل، وذلك على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٥١- ينبغي تقديم المعلومات والإرشادات بصورة مستمرة، وأن يكون هدفها مساعدة ودعم جميع الأفراد في وظائف ومسارات عمل أكثر تعقيداً وتنوعاً، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز المساواة في الفرص بكافة أبعادها، وبضمنها المساواة بين الجنسين، بغية معالجة أوجه التفاوت في التعليم وعالم العمل والمجتمع ككل.

٥٢- ينبغي أن توفر المعلومات والإرشادات الدعم للمتعلمين فيما يتعلق باتخاذ القرار من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ومن ذلك تكنولوجيات الأجهزة المحمولة، والشبكات الاجتماعية والبرامج والأدوات المتعددة الوسائط.

خامساً - الرصد والتقييم

٥٣- ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بتقييم السياسات والبرامج المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وذلك وفقاً لظروفها الخاصة وبناها الإدارية وأحكامها الدستورية. ويمكن أن تشمل عمليات التقييم دراسات عن تأثيرات ونتائج السياسات والبرامج المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني واستقصاءات بشأن تكاليف وفوائد التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بالنسبة لمجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص، تضم الأفراد والشركات والمجتمعات المحلية.

٥٤- ينبغي تطوير أدوات ومؤشرات لقياس فعالية وكفاءة السياسات الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني استناداً إلى المعايير والأولويات والأهداف المتفق عليها، وبضمنها أهداف محددة تتعلق بالمجموعات المحرومة والضعيفة. ويمكن أن يترتب على ذلك إجراء عمليات تقييم تشمل المؤسسات العامة والخاصة، والجهات المقدمة للخدمات التعليمية، والبرامج، بضمنها عمليات التقييم الذاتية، بالإضافة إلى دراسات تتبعية ووضع مجموعة من المؤشرات لقياس معدلات الالتحاق بالتعليم وإتمامه ووضع الخريجين من حيث العمل والتوظيف. وينبغي أن تتم عملية جمع البيانات ومعالجتها وفقاً للتشريعات السائدة الخاصة بحماية البيانات.

٥٥- ينبغي تعزيز القدرات المؤسسية فيما يتعلق بجمع البيانات واستخدام المعلومات من عمليتي الرصد والتقييم لتنوير الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والمعايير والمناهج الدراسية، أو لتعديل أساليب التعلم. وينبغي تعزيز الاتساق بين جمع البيانات الوطنية بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والمعايير والمبادرات الدولية.

٥٦- ينبغي أن تضمن عمليات رصد وتقييم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني مشاركة واسعة من قبل الأطراف المعنية بهذا المجال، وذلك بهدف تحسين عمليات التعلم وتقوية الروابط بين النتائج وعملية صنع القرار والشفافية والمساءلة عن النتائج.

سادساً - البحوث وإدارة المعارف

٥٧- ينبغي للدول الأعضاء أن توسع وتعمق قاعدة المعارف الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من خلال الاستثمار المتواصل في البحوث المتعددة التخصصات من أجل تطوير منهجيات وتفاهمات جديدة للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتنوير السياسات وعمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بهذا المجال.

٥٨- ينبغي إشراك الأطراف المعنية، حسب الاقتضاء، بالدعوة إلى إجراء البحوث واستخدامها وتقييمها، ووضع الاستراتيجيات والنظم اللازمة لإدارة المعارف. وينبغي مراعاة السياقات عند استخدام وتطوير القدرات البحثية في مؤسسات التعليم العالي، ولدى الجهات المقدمة للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وغيرها من الأطراف المعنية بهذا المجال. وينبغي نشر نتائج البحوث على نطاق واسع من خلال المطبوعات والوسائل الإلكترونية.

سابعاً - التعاون الدولي

٥٩- ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في تبادل المعارف والخبرات والممارسات الواعدة، وأن تعمل على تعزيز عملية جمع البيانات الدولية عن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والاستفادة من الشبكات والمؤتمرات والمنتديات الدولية والإقليمية. وتمثل شبكة اليونسكو للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني مورداً استراتيجياً متاحاً للدول الأعضاء للتعلم المتبادل والنهوض بالتعاون الدولي في حقل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

٦٠- ينبغي للدول الأعضاء أن تشرك هيئات منظومة الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية، وبضمنها الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والأطراف المعنية بهذا المجال في القطاعين العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز البحوث، في تعزيز التعاون وزيادة المساعدة التعاونية المتبادلة وبناء القدرات.

لمزيد من المعلومات :
www.unesco.org/education

قسم
التربية

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة